الـ جزائـ ر و دول الجوار
مشكلات الحدود و معضلات الأمن

د. عبد الحفيظ ديب
جامعة الجزائر3

ملخص

تتطرق المحاضرة إلى التداعيات الأمنية الراهنة التي تعرفه دول الساحل من ظاهرة الإرهاب و الجريمة المنظمة و تهريب السلاح عبر هذه الحدود، و ما تعانيه من فقر و صراعات أثنية و حروب أهلية في ظل أنظمة سياسية هشة و غير مستقرة مما يسمح بتدخل الدول العظمى في هذه المنطقة و انعكاساتها على الأمن الوطني ، و ذلك بإقامة دراسة معمقة حول مشكلات الحدود مع دول الجوار و ما يترتب عنها من أخطار . فتعالج الورقة السبل الكفيلة بتفادي هذه المخاطر من خلال إعطاء الأولوية القصوى للتنمية و توظيف القوة الناعمة في معالجة هذه الظاهرة .

Abstract

The paper examines the security implications of the current situation that the Sahel suffers from the phenomenon of terrorism , organized crime and arms smuggling across these borders, and also are suffering from poverty and ethnic conflicts and civil wars . In the light of political systems of these countries which are fragile and unstable, allowing the intervention of great powers in this area and their impact on national security becomes in serious threat, and that the establishment of in-depth study on the problems of the border with neighboring countries and the consequent risk of them are case in point. The paper also deals with ways how to avoid these risks by giving highest priority to the economic development and application of soft power in reducing the risk of this phenomenon.

Dr. Abdelhafid DIB
Professor of Higher Education
Faculty of Political Science and Information
University of Algiers 3

مقدمة:

يعد موضوع الحدود بين الدول من الموضوعات الهامة التي يجب أن تعالج بدقة متناهية ، ذلك لأن الحدود تتعلق بسيادة الدول و المتابع للعلاقات الدولية و واقع المجتمع الدولي ، يلاحظ أن الحدود بين الدول

قد تكون غالبا مصدرا للقلق و الاضطرابات أكثر مما هي مصدرا للاستقرار و حسن الجوار . قد نشبت حروبا كثيرة بين الدول المجاورة بسبب عدم دقة تحديد و ترسيم الحدود السياسية فيما بينها .

تتطرق هذه الورقة إلى تحديد الحدود الدولية و ترسيمها وفقا للمعاهدات الدولية و قرارات التحكيم الدولية و ذلك تفاديا للنزاعات التي تنشأ بين الدول المجاورة مركزا على الجزائر كدراسة حالة التي تحدها سبع دول وتقدر هذه الحدود بـ 6345 كلم قد تنشأ بسببها عدة نزاعات و قد تؤدي إلى حروب إن لم تعالج بالطرق السلمية قبل نشوء هذه النزاعات .

1- ترسيم الحدود الدولية :

إن الحدود الدولية يجب أن تكون ثابتة و نهائية ، و لن يتأتى ذلك إلا بمراعاة الدقة المطلوبة في عملية إقامة الحدود ، تلك العملية تمر بمرحلتين أساسيتين ، هما تحديد الحدود و تخطيط الحدود . و يقصد بتحديد الحدود بين الدول المجاورة ، تحديد خط الحدود بوصفه وصفا دقيقا سواء كان هذا الوصف واردا في معاهدة حدود ، أو في قرار تحكيم أو حكم قضائي دولي ، بمعنى آخر أن التحديد يقصد به توضيح خط الحدود كتابة في المعاهدات أو قرار التحكيم ، أو توضيحه بالرسم على الخريطة المرفقة . أما التخطيط فيقصد به و ضع الحدود على الطبيعة ، بمعنى أدق نقل خط الحدود الموصوف في المعاهدة أو غيرها و المرسوم على الخرائط على الطبيعة ، بحيث يتفق مع التحديد المتفق عليه بين الآطراف المتنازعة .

2- أسباب منازعات الحدود

قد تكون النزاعات متعلقة بجغرافية تحديد الحدود و بتحديد أكثر غياب دقة المعلومات الجغرافية عن مناطق الحدود . حيث تؤدي المصطلحات الغامضة في المعاهدة إلى حدوث مشاكل عند تطبيق هذه المعاهدة و كذلك عدم دقة التحديد في المعاهدة من حيث موضوع الخلاف يؤدي إلى منازعات فيما بعد ، و لعل السبب في ذلك يرجع إلى نقص المعلومات

الجغرافية و كذلك عدم معرفة مناطق الحدود معرفة كافية مما يجعل عملية التخطيط غير ناجعة و يشوبها عدم الدقة و تؤدي في النهاية إلى مشاكل حدود جديدة (1).

هناك العديد من الدول تعاني اضطرابات حول الحدود لم تنتهي بعد ، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم دقة تحديد الحدود في المعاهدات بشكل دقيق و قاطع مما يجعل عملية تخطيط الحدود خاطئة و لا تحقق مبدأ ثبات و نهائية الحدود . و لتجنب هذه الأخطاء يجب على الدول المعنية أن تأخذ في اعتبارها مبدأ قدسية الحدود حيث تمس هذه الحدود سيادة الدول بصورة مباشرة و يجب كذلك مراعاة أن تحقق الحدود الغاية منها و هي ثباتها و استقرارها و نهائيتها حتى تظل موضع تقدير و احترام الدول المعنية و تصبح مستقرة و أن تكون مصدر تعاون لا مصدر خلاف ، ولن يتحقق ذلك أبدا إلا بالتحديد العلمي للحدود حتى تأتى مرحلة التخطيط صحيحة

و تستقر بذلك الحدود عي موضعها الصحيح كما تعتبر العوامل الإقتصادية من أهم أسباب منازعات الحدود ـ بهدف ـ الاستلاء على الموارد الطبيعية و ضم الأقاليم بالقوة .

3ـ أنواع منازعات الحدود

تقسم المنازعات الدولية عادة إلى نوعين هما(1) ، المنازعات القـانونية ، و المنازعـات السياسية ، و مع ذلك أن الخلافات القانونية هي فقط التي تقبل الحل عن طريق القضاء الدولي أي التحكيم الدولي و القضاء الدولي و الخلافات السياسية التي تضم المسائل ذات الأهمية الحيوية للدولة لا تصلح للحل بطريق القضاء الدولي أي التحكيم و محكمة العدل الدولية ،
و يتم غالبا تسويتها عن طريق الوسائل اليبلوماسية لحل المنازعات الدولية مثل المفاوضات كالمساعي الحميدة ، و التوفيق أو اللجوء إلى المحاكم الدولية .

والواقع أنه على الرغم من التقسيم الفقهي السابق للخلافات الدولية ، إلى خلافات قانونية و سياسية ، يتوقف ذلك بطبيعة الحال على إرادة الدول المتنازعة حيث أن وصف النزاع بكونه قانونيا أو سياسيا انما يتوقف على ارادة الدول المعنية ، فالأطراف وحدهم أصحاب الشأن في التراضي عن أي منازعة ما يمكن عرضها على محكمة دولية مختصة و الحكم فيها على أساس قواعدالقانون الدولي ، بمعنى أن الدول أطراف النزاع هم وحدهم أصحاب الشأن في حل النزاع القائم بالوسائل السياسية أو السائل القضائية .

و بالنظر إلى أهمية الحدود وطبيعتها و وظيفتها يمكن تقسيم المنازعات التي تثور بشأنها في العالم المعاصر إلى ثلاثة نماذج رئيسية هي (2):

أولا : المنازعات التي تثور بخصوص حدود غير معترف بها ، سواء محددة أو مخططة ، و لا توجد معاهدة تنص عليها . و هذا النوع من منازعات الحدود ينصب حول الحدود
بين الدول المتجاورة في مجملها ، حيث تكون هذه الحدود في حاجة إلى تنظيمها
و تحديدها و تخطيطها من قبل الدول المعنية .

ثانيا : منازعات الحدود التي تثور حيث توجد هناك ما يعرف بالحدود الفعلية ، سواء كانت محددة في خريطة أو معاهدة أو مخططة على الطبيعة ، و تكون شرعية هذه الحدود
محل اعتراض من جانب طرف ضد الآخر . و ذلك لأن الحدود بين الدول إنما هي في الواقع حدود اتفاقية ، يشترط موافقة الدول المتنازعة ، وتخضع بذلك لأحكام القانون الدولي العام .

ثالثا : النزاع الذي يثورعند اعادة التخطيط على الأرض بعد الاتفاق على الحدود في معاهدة الحدود و الخرائط الملحقة بها و تخطيطها ، و أثناء إعادة التخطيط يثور النزاع بشأن موضع بعض علامات الحدود على طول خط الحدود أو تغيير اتجاهها (3) . فالجزائر التي تحاط بسبع دول جوارية قد تنشأ بينها و بينهم نزاعات حدودية إن لم تعالج هذه المشاكل برسم استراتيجية واضحة المعالم وفقا لقواعد

القانون الدولي . تعرف المنطقة مرحلة جديدة تتسم بعدم الاستقرار، و أن هذه الدول إذا رصدنا سياستها الخارجية نجدها كالآتي :

المملكة المغربية: تعرف العلاقات الجزائرية المغربية بالتوتر و عدم الثقة منذ الاستقلال الوطني للجزائر بسبب الحدود و قضية الصحراء الغربية في متوسط السبعينيات، مما جعل العلاقات الثنائية لا ترقى إلى طموحات شعوبها في الاندماج الاقتصادي في إطار الاتحاد المغاربي المنشود. و لكن رغم الخلافات الحادة بين الدولتين، فإن التوترات غالبا تعالج من الطرفين بالحكمة و التريث و عدم الانجرار إلى الحروب رغم وجود السباق نحو التسلح الغير معلن بين الطرفين.

جمهوريات موريتانيا، المالي و النيجر : الثابت في سياسة هاتين الدولتين هو النفوذ الواضح لفرنسا ، إلى حد ما موريتانيا التأثير عليها يبقى ليس قويا كباقي الدولتين ، إلا أن يجعل فرنسا تبقى كفاعل أساسي و نافذ وكعامل ضغط على الجزائر من خلال توظيف هاتين الدولتين في نشوء النزاعات بينهما وبين الجزائر كلما شعرت بتهديد مصالحها بالجزائر,

الجماهرية الليبية : تعرف بسياسة المفاجآت في ظل حكم القذافي وهناك خلاف صامت و خطير و مؤجل حول الحدود اليبية الجزائرية ـ ـ على حدود ولاية إليزي ـ حول الخلاف القائم على وجود حقول النفط ومياه جوفية مما قد يودي استخدام القوة ، إن لم يعالج هذا المشكل من الآن بالوسائل الديبلوماسية. أما ما بعد حكم القذافي، أخشى عدم الاستقرار بسبب الظاهرة القبلية للمجتمع الليبي قد يخلق صراعا طويلا على السلطة مما يسهل عملية التدخل للدول الكبرى في منطقة المغرب العربي، وقد تكون منطقة سبهة القاعدة العسكرية للقيادة العسكرية الأمريكية AFRICOM مما لها تداعيات خطيرة على أمن المنطقة.
قد تواجه ليبيا الجديدة تحديات كبيرة بعد نظام القذافي ، و ذلك يتأسيس و إرساء قواعد

للدولة الحديثة مبنية على قيم و مبادئ المواطنة و حقوق الإنسان, إن تحديد الأولويات للحكم الجديد يتطلب بناء و إرساء مؤسسات الدولة الدستورية ، تعد ضرورة ملحة للنظام الليبي الجديد , فإن غياب مؤسسات الدولة يشكل التحدي الكبير أمام بناء الدولة الحديثة في تمتين علاقاتها مع دول الجوار,

جمهورية تونس : دولة تقيم علاقتها حسب مصالحها القطرية وهذا هو العنصر الثابت عي سياستها الخارجية، في عهد بورقيبة و بن علي و ربما تدل مؤشرات على نفس النهج لسياستها الخارجية . و من خلال هذه الفرضيات إن لم نجزم بأنها معطيات نرسم على
ضوئها استراتيجية للتعامل مع هذه الدول المجاورة للجزائر و التفاوض معها وفقا على هذه المعطيات حتى يمكن الحفاظ على مصالحنا الوطنية ، قد يكون أيضا مع النظام الجديد لدولة تونس. إن حالة تونس تتسم بثقافة الدولة و هذا يساعد كثيرا على عملية التفاوض و الوصول إلى توافق بين الأطراف المفاوضة , في حالة تونس ، فإن هيبة الدولة لا تزال قائمة و الحكم المركزي لا يزال قويا ، و ذلك بحكم إرث بناء هياكل الدولة الحديثة في عهد بورقيبة و بن علي و كذلك تطوير المجتمع على مختلف الأصعدة الثقافية ، الاجتماعية و الاقتصادية مع تقليص فضاء المشاركة السياسية و فرض رقابة صارمة على وسائل الإعلام و تعبئة المجتمع المدني لخدمة النظام القائم,

إن التعبير الحقيقي يكمن ليس في نجاح الثورات و إنما في تشكيل وعي ديمقراطي و نجاح الديمقراطية من أجل بناء دولة القانون و دولة المؤسسات ,

5- الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي:

يلاحظ أنه منذ سنة 2002 أعادت الولايات المتحدة الأمريكية تقويم مصالحها الإستراتيجية في منطقة الساحل الصحراوي الإفريقي في إطار إستراتيجيتها العامة " الحرب الشاملة عليه الإرهاب" (Trans-sahara Counter Terrorism)
و لكن الهدف الحقيقي هو تأمين النفط الأفريقي و اليورانيوم .

إن امتلاك إفريقيا لمخزون يقدر بـ 9،4% و 11،4% من مجموع الاحتياط والإنتاج العالمي على التوالي، يدفع بما لا يقبل الشك أن تصبح الجزائر وليبيا والسودان
و تشاد من جهة، ودول خليج غينيا جنوب غرب القارة (نيجيريا، أنجولا، الكونغو- برزافيل، الغابون، غينيا الاستوائية وجزر ساوتومي وبرانسيب) من جهة أخرى، قبلة تشد الأنظار إليها، بالقياس إلى نهب هذه الثروة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند التي تشهد وتيرة النمو الاقتصادي فيها بتزايد الاستهلاك والطلب لديها على المحروقات. ولا يخفى أن كلا من ليبيا ونيجيريا وأنجولا تملك لوحدها 85% من الاحتياطيات الإفريقية بحسب،(4)

(BP Statistical Review of World Energy, 2005).

4

يحمل تقرير
(Report of The National Energy Policy Devlopment Group)
أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعرف في العشرين سنة المقبلة ارتفاعا كبيرا في استهلاك البترول بنسبة 33%، بينما سترتفع في قطاع الغاز بنسبة 50%. على غرار ذلك، يقرع التقرير أجراس الإنذار مباشرة عندما يؤكد أن واشنطن ستظل طويلا على قائمة الدول المستوردة للبترول عالميا، وأن إنتاجها الوطني الذي يأتي في المرتبة الثالثة عالميا بعد المملكة العربية السعودية وروسيا الفيدرالية لن يكون بوسعه تلبية حاجياتها.

ما يترجم استراتيجيا أن تحاول الحد من تبعيتها للخارج في مجال الطاقة التي أصبحت محط قلق بالغ لدى صناع القرار الأمريكي، لأن التبعية في مجال الطاقة تهدد نمو اقتصادها وترهنه بهذه التبعية الخارجية كما ورد في خطاب بوش شخصيا.

لذلك يحدد التقرير سياسة جديدة لتفادي ذلك، بحيث لا ينصح بعدم تقليص الاستهلاك ما دامت معدلات النمو الاقتصادي تفرضه، بل يطرح على عاتق إدارة واشنطن

مهمة جديدة تتمثل في البحث عن إمكانية تنويع مصادر الحصول على البترول من مناطق جغرافية مختلفة وغير متوقفة على واحدة بعينها في آن واحد.

وضمن هذا التوجه، يحدد التقرير بديلا تتحدد ملامحه في الانفتاح على ثلاث مناطق كبرى يرى ضرورة الاهتمام بها: إفريقيا، روسيا، بحر قزوين. لكن استكشاف واستخراج المحروقات في روسيا وآسيا الوسطى ما زال يتخلله العديد من الصعوبات والعراقيل الجيوسياسية، بخاصة عودة روسيا بقوة على مسرح الدولي.

لذلك يبقى شريط الساحل الإفريقي بعامة وخليج غينيا بخاصة من يشكلان الأولوية الكبرى بالنسبة لواشنطن. إذ تحدد إدارة واشنطن بهذا الصدد هدف أن يصل الإنتاج
في خليج غيني(نيجيريا، أنجولا، الكونغو- برزافيل، الغابون، غينيا الاستوائية وجزر ساوتومي وبرانسيب) في سنة 2015 إلى 25% من وارداتها الوطنية الحالية التي بلغت حاليا(5) 15% سنة 2005
ومن ثم يمكن فهم سر هذا التحول الذي طرأ على السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا بعد أن كان حظ القارة السمراء من الإهمال واللامبالاة طويلا، حيث تكفي الإشارة إلى أن حصة إفريقيا في تجارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى نهاية الألفية الثانية لم تكن تتعدى 1% بيد أنه سرعان ما تغيرت الأمور رأسا على عقب بعد ظهور "إمارات" بترولية إفريقية جديدة، لتبادر واشنطن على عجل لتبني برنامج (African
Growth Opportinity Act (AGOA))

5

لاحتضان العديد من الدول الإفريقية في منظومتها الاقتصادية ودفع أكثر من 34 دولة للاندماج فيه. وما يعلل هذا الاهتمام الجديد تميز البترول الإفريقي في نظر الولايات المتحدة .

فالعديد من الدول الإفريقية المصدرة للبترول غير مستقرة بالكامل و عرضة لتوترات سياسية، وتنتابها بين الحين والآخر صراعات إثنية عنيفة، كما هو الحال في نيجيريا الشريك الكبير الذي تشكل صادراته البترولية نسبة 8،5% من مجموع ما تستورده أميركا من إفريقيا.

أما العامل الموضوعي الذي يقف في وجه استراتيجية جعل إفريقيا مصدرا مكملا في الوقت الحالي للشرق الأوسط وشريكا أميركياً على الأمد الطويل، دخول حلبة المنافسة عملاقين مقبلين في العالم. إذ لا يخفي أن الصين والهند أبرز من يجسد هذه المنافسة القوية في القارة.

بهذا تكون شروط (مكافحة خطر الإرهاب واحتياطيات البترول الإفريقي الواعدة) من أهم الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة الأميركية إلى متابعة سياسة الاحتواء الأمني والعسكري للدول الإفريقية المنتجة للبترول.

و تعد منطقة المغرب العربي و بالأخص الجزائر، ليبيا و المغرب - بالنسبة للدول الكبرى - خزان نفط و موقع استراتيجي و سوق جذاب لتصدير السلاح .

6- الهجرة السرية:

تعد الهجرة السرية أو غير القانونية ظاهرة عالمية موجودة في كل الدول، و يقدر حجم الهجرة السرية بـ 15% من عدد المهاجرين في العالم. و حسب منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوروبي يصل إل 1،5 مليون فرد (6).

إن التعاون الأمني بين مجموعة (5+5)، يجب تكون على أسس احترام حقوق الإنسان. كما ينبغي الوضع في الاعتبار أن معظم المهاجرين غير الشرعيين هم
ضحايا الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في بلدانهم و لا ينبغي التعامل معهم كمجرمين حين القبض عليهم. و يكمن الحل الأساسي في التقليص من الهجرة السرية في رسم الاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية الشاملة و بتحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للسكان.

7- الإرهاب العابر للحدود و الجريمة المنظمة:

رغم انتشار ظاهرة الإرهاب العابر للحدود، لا يزال الجدل قائم حول إيجاد تعريف موحد له. مدام هناك عدم اتفاق حول تعريف محدد له سوف يبقى استفحال ظاهرة الإرهاب قائمة نتيجة لاختلاف المصالح بين الدول في ما بينها
حول مفهوم الإرهاب و المقاومة.

بمعنى آخر، لا يوجد اتفاق حول معنى مكافحة أو مواجهة أو منع فكلها مفاهيم لم يتم الاتفاق على تعريف محدد لها، و من ثم إلى وحدة سبل و وضع آليات و استراتيجيات لمواجهتها.

كما أن أزمات التنمية و انتشار السلاح و التقنيات التكنولوجية الحديثة الإرهاب، ساهمت بقوة في استفحال ظاهرة الإرهاب. إذ أن الأوضاع الاقتصادية
و الاجتماعية المتدهورة تخلق بيئة مولدة للإرهاب. فالبطالة و تفاقم مشكلات الإسكان و الصحة و المواصلات و اقترانها بظروف اجتماعية أخرى، كاتساع الفجوة بين الفئات الاجتماعية و ظهور أنماط معيشة استهلاكية لدى بعض فئات المجتمع و عدم قدرة البعض الآخر ، تعد حسب وجهة نظرهم مظاهر استفزازية قد تدفع قطاعا من الشباب إلى الدخول في عصابات الجريمة و قد تكون عوامل و سبل تحول المشاكل الاقتصادية إلى قوة دافعة نحو التطرف و الإرهاب.
و قد استفادت التنظيمات الإرهابية من وفرة السلاح الخفيف الذي يمر أساسا عبر الحدود بما في ذلك بعض لأسلحة عالية التقنية و التدمير.

خاتمة:

و في خاتمة هذا الموضوع يجب أن نقر بأن مسائل الحدود الدولية تعد من أهم الأسباب التي تثير المشاكل و الاضطرابات التي تجر الدولة المتنازعة إلى الحرب و تعكر صفوة السلم و الأمن الدوليين ولذلك يجب أن نضع بعض الاسترشادات كإجراءات عملية تقوم بها الدول عند وضع الحدود فيما بينها و هي :

أولا : العمل على حل نزاعات الحدود بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القوة .

ثانيا : أن تدرك الدول القواعد العامة المتعلقة بأساسيات الحدود الدولية من حيث معناها و وظائفها و أهميتها فيما بينها وعندما يثور نزاع بين دولتين متجاورتين أو أكثر على الحدود ، يجب عليهم أن يحددوا نوع النزاع و تصنيفه ، وطبيعته . حيث أن تحديد نوع النزاع و طبيعته يمكن الدول من سهولة حله و ذلك بإجاد القواعد القانونية المستقرة
و المعنية بحل مثل هذا النزاع .

7

ثالثا : أنه يجب على الدول التي ترغب في تحديد حدودها أو إعادة تحديدها ، أو تحديد جزء منها ، أن تتفق فيما بينها على تحديد دقيق لتلك الحدود إذا كان ذلك يتم بطريقة اتفاقة حيث يجب على الدول المنظمة لمعاهدات الحدود أن تذكر نوع الحدود المراد تحديدها بين الدول ، و تحديد مسار خط الحدود ، و تحديد ما إذا كان هذا الخط مستقيما أو غير ذلك بالدقة المطلوبة و كذلك تحديد نوع العلامات و طريقة بنائها و شكلها النهائي على الأرض.

رابعا : أن تراعى لجان تحديد الحدود الدقة المطلوبة في تنفيذ ترسيم الحدود التي تم تحديدها بين الأطراف في معاهدة الحدود أو الصادرة عن هيئات قضائية دولية ، و ذلك بتوخي الحرص اللازم عند وضع خط الحدود على الطبيعة و كذلك مراعاة السكان الذين يعشون عي منطقة الحدود و مراعاة كل الجوانب المتعلقة بمصالحهم و أملاكهم و مصادر المياه
و كافة المرافق الموجودة عي مناطق الحدود .

خامسا : يجب على هذه الدول أن تتعاون في ما بينها في إجاد حلول للمشاكل التي تطفو على حدودها من خلال استراتيجية أمنية و تنموية مع مراعاة البيئة الحياتية للقاطنين حول الحدود.

سادسا : أن تحاول الدول تجنب ما قد يثور بين الدول من نزاعات مستقبلية بشأن الحدود و ذلك بجعل الحدود متوافقة مع المبدأ الدولي الثابت القائل بوجوب أن تكون الحدود ثابتة و نهائية.

7

8

May,03.2009

The Algerian borders with 7 neighbour countries

ALGERIAN BORDERS:

Morocco **1,559**km, (Political issue)
Democratic Republic of Sahraoui People **42** km ,
Mauritania **463** km,
Mali **1,376** km, (social unrest because of poverty and ethnic problems)
Niger **956**km, (Sleepy social unrest because of the same causes).
Political issue + Social unrest = **2541 + 2332 + = 4873** km,
Libya **982** km, (Border sleepy dispute upon **320** km)
Tunisia **965** km,
Algerian land borders = **6343** km.
Algerian coastal border = **998** km (according to the Congress Library)
= **1200** km (according to Algerian sources)
Total Algerian borders = more than **7500** **km**.

Source: NationMaster.com / 24/10/2007.
Dr.Abderrazek Saghour:' Thesis " Algeria : A new state building " Februry, 2009.

Note: This information is reclassified according to recommended research paper " **Algeria And its neighbours: Border Problems and Security dilemma** "requirements.

Dr. Abdelhafid Dib

الهوامش و المراجع:

(1) د . عز الدين فودة ـ محاضرات في التحكيم و القضاء الدولي ـ جامعة القاهرة ، 1980 ص 22 ـ 26 .

(2) Hans Kelsen , The settlement of boundary disputes in Intrnational Law . USA (1967) p 97 .
(3) د. صالح محمد محمود بدر الدين ـ التحكيم في منازعات الحدود الدولية ـ دار الفكر العربي ، 1991 ص 63 ـ 93 .
(4) (BP Statistical Review of World Energy, 2005).

(5) (Report of The National Energy Policy Devlopment Group, 2002).

(6) د. خليل حسين: قضايا دولية معاصرة- دار المنهل اللبناني، ط1، 2007 ص 87-95 / 419- 427..

7 محمد عزت محمد علي، القيادة العسكرية الأمريكية و عسكرة أفريقيا
http ://www .kkmaq.gov.sa/ Detail.asp?InNewsItemID241783

8 أحمد إبراهيم محمود ، مغزى تشكيل قيادة عسكرية أمريكية لأفريقيا،
http ://www .ahram.org.eg/acpss/ahram/2OO1/1/1/ANAL598.HTM

9 محمود خلف ، الإستراتيجية الأمريكية لقيادة أفريقيا العسكرية ، السياسة الدولية ، العدد 168 أفريل 2007، ص 190

.

د/ عبد الحفيظ ديب
أستاذ محاضر و نائب عميد لما بعد التدرج و البحث العلمي
و العلاقات الخارجية
كلية العلوم السياسية و الإعلام
جامعة الجزائر 3